لا تقبل شهادة ولد الزنا على الزنا لانه يجب ان يكون بعيدا كفء وانما العدالة فان تفسل العدل ليس بفسق
الا اذا كانوا اعوانا على الظلم وقبل العالم اذا كان وجيها اذا مرق في الجائز في كلامه تقبل للامة
شهادته وان فان فاسقا وقد روى عن ابي يوسف ان الفاسق اذا كان لوجاهته لا يقدم على
الكذب تقبل شهادته والاخير وعدوه من حرم بصاعا او مصاهرة لا من اجير في مواته مع الزوج تقبل لها
بخلاف التابع وهو قول زفر وقد اخذ ابو يوسف والشافعي تقبل اذا كان بحيث عند الحمل وان الى
بعد الاداء قبل القضاء لا يقبض القاضي عند ابي حنيفة وقد طلاقا لابي يوسف وقولا الظهر وعليه يفتى
في قذف وان تاب اما قال هذا لانه تقبل عند الشافعي اذا تاب لان حق الله فاسلم وعند ابي يوسف
ولان اصله وفرعه وزوج وعرس في العدو لا تقبل شهادته على من يعاديه وتقبل له وفي الاصل
الاخ على العكس وفي الزوج والعرس خلاف الشافعي وسيد العبد ومكاتبه وشريكه فيما لا
اذا قال هذا لانه تقبل للشريك في غير مال الشركة وكذا لا تقبل شهادة الاجير وقبل يراد به التلميذ
الذي يعد ضررا ساده ضرر تنفع وتقع تقبل يراد به الصبي شهادة بعضهم لبعض
وتحت يقبل الرد وان فانه اذا لم يفعل الرد وتقبل شهادته فان عدم العدل على المجلس او بين
الكلام او تكلم لاعتراض يدفع للفصول وتاركه ومغتابه ومدمن الشرب على الاصح
واني شرب الاشربة المحرمة فان الاشربة التي لا تحرم اذا ما لا يسقط الشهادة مالم يسكر ولا ما لم
يسقط وقد ذكر ان المداد لا دمان في البنية وهو ان يشرب ويلون ويعرض ان شرب ظلما وجد فاذا
الامام السرخسي شرط ذلك ان يظهر ذلك للناس او يخرج سكرانا فيسخر منه الصبيان
حتى ان شرب الخمر في السترة لا يسقط عدالته وقد ذكرنا في الحواشي ان هذا في غير الخمر واما الخمر
فلا احتاج الى قيد اللهو اقول الذي في الخزانة الشرب بطريق اللهو ايضا فان شربها للتداوي بان
قال له الاطباء لا علاج لمرضك الا الخمر ونحوها حلف فلم يحلف يسقط الشهادة ومن يلعب بالطيور
او الطنبور او يغني للناس اتفاقا لان الناس لا يأنفون من بعض لدنوه الوحشة عن نفسه لا يسقط
العدالة او يديم بكلمة فاحشة او يدخل حمامه بغير ازار او يأكل الربوا شرط في المبسوط ان يكون
مشهورا بأكل الربوا لان الانسان قلما يخلو عن البيوع الفاسدة وكل ذلك ربوا او يقامر
بالنرد والشطرنج او تفوته الصلوة بها قال في الهداية او يقامر بالنرد والشطرنج فرقا فاما اذا تركه

Columbia University

العب بالشطرنج فليس بفسق لان لاجتهاد فيه مساغا فانهم من هذا ان في الفرد لا يشترط المحاسبة اذ وقت
الصلوة فقيد المحاسبة في النرد وقع اتفاقا وفي الذخيرة من يلعب بالنرد فهو مردود الشهادة على كل حال
او يسول على الطبق او يأكل فيه او يتطهر بالسلف ابو الصبي او العلم المجتهدين الاصليين او كل
ابناء الاب او صي الى غير وهو يدعيه صحت واه الكبر لا اي شهد ان الاب جعل زيدا وصيا
في الترك وهو يدعي انه وصي صحت شهادته واما قال هو يدعيه لانه لو انكر لا تقبل الشهادة كشهادة
وارثي الميت ومديونيه والموصى لهما وقوله على الابصاء اي صح شهادة مؤولا اذا ادعى بذلك انه
وصي واه شهد الان اباها الغائب وكله بقبض دينه وادعى الوكيل وجحد رد ت لان القاضي
لا يملك عزل الوكيل عن الغائب فلو ثبت شهادتها فلا يكون نفعها لها فلا تشهد بخلاف ما لو شهدا
الوصي اذا ادعى يكون مقبول الشهادة لتعيين الوصي والقاضي يملك ذلك كالشهادة على الجرح
بعد وجود ما يقتضي به الشاهد وكله بقبض دينه واذعى الوكيل وجحد رد ت لان القاضي
او ان استاجرهم صوت المسئلة اذا اقام البينة على العدالة فاقام المخصم البينة على الجرح جرحا مجردا
لا بعينه بينة لجرح وانما قلت ان صوت المسئلة هذا لانه لو قبل البينة على العدالة فاخبر مجران
الشهود فساق او اكل ربوا فان لم يكن قبل ثبوت العدالة لا يمكن قبل ثبوت العدالة اذا اخبر مجران الشهود
فساق وقبل على قول المدعي بعضهم لان الاقدام كما يدل على الحكم او على انهم عبيد او محدودا
في قذف او شاربوا خمرا او قذفه او شرطا المدعي او استاجرهم يكذبهم او اعطاهم ذلك فاما كان
لي عينة او اني صالحتهم على كذا او دعت اليهم على ان لا يشهدوا علي وشهدوا علي اي على انا لا شهدوا
على شهادة الزور وبعد ذلك شهدوا شهادة الزور فيجب عليهم اذا ما اعطيتهم فاما في الصور
وجب يخرج حتى لا يقبل الرجوع او للعبد على الشهود فيدخل كنت حكم القاضي فقبل ولو شهدوا قبل ان
يخرج حتى قال اوهمت بعض شهادتي قبل ان احفظ بنبغي ان يأمر بذكر ذلك فاذا اذعى المدعي
عشرة دراهم فشهد على خمسة ثم قال نسيت البعض بل الواجب عشرة ان قال اخطأت بزيادة قبلت
فاذا اذعى المدعي خمسة دراهم فشهد على العشرة ثم قال اخطأت وقلت العشرة سقط الخمسة
فان قال في المجلس قبلت الشهادة وقوله اخطأت في المجلس يقبل من العدل وان كان الموضع موضع
الشبهة لان الفسق لا يمنع الحكم فاذا قبل الحكم لا يقبل الشهادة على العشرة لان المدعي يقدر على اثبات الخمسة بشاهد

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)